المشكلة الاقتصادية وفق التحليل الوضعي تقوم علي الاختيار المتشعب في الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد اللازمة لهذا الإشباع, المطلوب حل لمشكلة صعبة : طرفها الأول الحاجات وهي لا حدود لها وتختلف في أهميتها, وطرفها الثاني الموارد, وهي محدودة واستعمالاتها متعددة.

وتتحدد أبعاد المشكلة الاقتصادية, وفق تعريف روبنز الذي ذكرناه في تعريف علم الاقتصاد, علي أساس أبعاد أربعة هي :

اثنان يتعلقان بالغايات :

1 - أنها متعددة

2 - أنها تتفاوت في الأولوية.

واثنان يتعلقان بالوسائل :

3 - أنها محدودة

4 - لها استعمالات متعددة.

ولا يمكن لأي من هذه الشروط الأربعة – مأخوذا بشكل منفرد– أن يجعل الفعل (اقتصاديا), فالغايات يمكن أن تكون متعددة, ولكن إذا كانت الوسائل والزمن المتاح يؤمن إشباعها كليا, فلن تكون هناك مشكلة اقتصادية.

والوسائل يمكن أن تكون محدودة, ولكن إذا كانت غير قابلة للاستعمالات المختلفة, أي إذا لم يكن بالإمكان استخدامها إلا بطريقة واحدة, فإن النفع منها لا يعتبر مظهرا اقتصاديا أيضا.

حتي لو كانت الوسائل نادرة وقابلة للاستخدامات المختلفة, وكانت الغايات متساوية في أهميتها عندها, فلن يكون هناك اختيار.

وفي كل حالة سابقة هناك عنصر أساس للمظهر الاقتصادي للنشاط الإنساني مفتقد, فقط عندما تكون الوسائل لإنجاز هدف محدد وقابل للتطبيق في استخدامات مختلفة, وعندما يمكن جدولة الأهداف تبعا لأولويتها وأهميتها, عندها فقط يأخذ السلوك الإنساني شكل الاختيار, وبذلك يفترض البعد الاقتصادي.

فهل التشخيص الغربي لأبعاد المشكلة الاقتصادية صحيح ? وإذا لم يكن صحيحا فما هي الأبعاد الصحيحة للمشكلة الاقتصادية كما يصورها الإسلام ? للإجابة عن هذا السؤال علينا أن نفحص طرفي المشكلة : الحاجات والموارد.

أولا : الحاجات :

الحاجة شعور بالحرمان يلح علي صاحبه لإشباعه, وتعتبر الحاجات المولد الرئيس للطلب علي السلع, ومن ثم تؤثر على الأسعار والأرباح, فالحاجة القوية ترفع الأسعار والأرباح ومن ثم يزيد إنتاجها والعكس.

والعوامل التي تؤدي لظهور الحاجات إما أن تكون :

1 – ذاتية : تعود إلي طبيعة الإنسان الحيوية, كالحاجة للطعام والشراب واللباس والسكن والعلاج والانتقال, ومنها ما هو عارض كالحاجة للعلاج, ومنها ما هو متجدد كالحاجة للشراب, وهي حاجات موضوعية توجد عامة في البشر.

2 – خارجية : وتتعدد عادات المجتمع واهتماماته, وتختلف باختلاف المستوي الثقافي والمالي, ومن ثم فهي حاجات شخصية تتباين وتتنوع.

يحدثنا عن ذلك منذ ثمانية قرون العالم المسلم الدمشقي فيقول : الإنسان بين سائر الحيوان كثير الحاجات, فبعضها ضرورية طبيعية, وهي كونه محتاجا إلي منزل مبني وثوب منسوج وغذاء مصنوع, وبعضها عرضية وضعية كحاجته عند اللقاء إلي من يقيه من عدوه, وإلي ما يقاتل به, وحاجاته عند المرض إلي أدوية مركبة من عقاقير وأشربة, وكل واحد من هذه الحاجات يحتاج إلى أنواع من الصناعات حتي تتكون وتتم.

وللحاجات خصائص من المفيد معرفتها في تحليل الظواهر الاقتصادية منها :

1 – القابلية للانقسام : وتتصل هذه الظاهرة بالقدرة علي شراء الحاجة, فمن الحاجات ما يمكن تجزئتها كالفاكهة, ومنها ما لا يمكن تجزئته كالأمن العام, ومن هنا تقسم الحاجات علي هذا الأساس إلي حاجات فردية, وحاجات جماعية, أو حاجات مختلطة من الاثنين, وهذا يتحدد به دور الدولة في توفير الخدمات الجماعية التي لا يطيقها الاقتصاد الفردي, أو ما تمليه الضرورة من سلع مختلطة, ولا شأن لها بالسلع الفردية.

2 – التنافس أو التكامل : فمن الحاجات ما هي متكاملة كالشاي والسكر, ومنها ما هي متنافسة كالشاي والقهوة, وهذه الظاهرة لها علاقة قوية بتحديد الأسعار في السوق, فالسلع الكمالية يرتفع سعرها سويا, بينما السلع المتنافسة تضغط على الأخري فينخفض السعر.

3 – القابلية للإشباع : فالمعروف أن الإشباع المتوالي من سلعة واحدة يقلل من منفعتها, وكلما كانت السلعة قليلة ارتفع سعرها, وإذا توافرت تدنى السعر.

ولكن الحاجة للمال لا تشبع علي أي حال, بل يتناسب طلبها مع زيادتها طرديا عند الإنسان الذي يحبها بجوارحه, يقول رسول الله ρ : « لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثا, ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب, ويتوب الله علي من تاب ».

كما أن الحاجات علي المستوى العام تتزايد في تنوعها, تزايد الرغبة الإنسانية في التنعم والترفه والتظاهر.

نمط الحاجات في الغرب :

تتشعب الحاجات عند الغرب دون قيد, من ناحية النوع الذي لا يميز بين الخبيث والطيب, ومن ناحية الكيف الذي لا يميز بين الإسراف والاقتصاد, نظرا لطبيعة الفلسفة التي قام عليها التنظير للاقتصاد الوضعي, فالإنسان هو محور الاهتمام, والغاية إشباع حاجاته المادية فحسب, ومن هنا تصدر الميدان فلاسفة يعتبرون اللذة والمنفعة هي الخير الأقصي والمرغوب فيه لذاته دون نتائجه, والألم وحده هو الشر الأقصي, فالخير يرتبط تعريفه ووجوده بتحقيق النفع من ورائه.

لهذا يفترض الاقتصاديون عند بداية تحليلهم للمشكلة إنسانا اقتصاديا لا تحركه إلا الشهوة, في أنانية تتحكم في حركة الإنتاج والتبادل وتخصيص الموارد وتوزيع الدخل, ونجد أول ما يواجه طالب الاقتصاد في التحليل دالة المنفعة, التي تقدم في صيغة رسوم بيانية ومعادلات رياضية, وتعرف الرشادة بأنها الحصول علي أكبر إنتاج ممكن بأقل تكلفة, وأكبر إشباع ممكن بأقل دخل, واعتبار ذلك منتهي العلم, ولا شأن للاقتصاد بما إذا كان هذا الإشباع يدمر بنية الإنسان الصحية وتكوينه النفسي, أو كان يتعارض مع كيان المجتمع وتماسكه وتعاطفه.

ومن هنا نعلم السبب في اندفاع الغرب نحو مشاكل مستعصية تواجه الإنسان, وتصيب الأسرة, وتهدد المجتمع, وتعقد المشكلة الاقتصادية بصورة مرضية; لأن أسبابها ترجع ابتداء إلي سلوك الإنسان ومنطلقاته, من ذلك :

1 – الخبائث : اعتبر الهدف الأول للحياة هو الحصول على أكبر دخل ممكن, حتي يحقق به أكبر إشباع ممكن, علي أساس الأسعار السائدة, وعلى مستوى الدول فليس تقدم الدولة وتخلفها بمقدار الدخل القومي ونصيب الفرد منه,

كل هذا دون مراعاة لأي نوع من القيم أو الأخلاق.

على سبيل المثال شاع اليوم في الغرب الزنا حتى سمي بالتجربة الجنسية, ووجدوا الأمر طبيعيا في المعاشرة خارج الأسرة, حتي في صورة الشذوذ الجنسي, حتي اعتبرت الفتاة التي تحتفظ بعذريتها معقدة تستلزم علاجا نفسيا, واعتبرت الدعوة لإباحة الإجهاض أمرا ضروريا يستحق المساعدات الدولارية السخية, وحملات الإعلان المضللة, والمؤتمرات الدولية الموجهة, ولم تستح المجالس الانتخابية في بريطانيا أن تمرر مشروعا يبيح علاقات الشذوذ الجنسي, بل تصبح هذه الجريمة لها تجمعات ومطالب, في تبجح لا مثيل له في التاريخ.

ومن ثم لم يكن غريبا أن يواجه الغرب المتقدم بالتناقص المخيف في عدد سكانه, وينظر للتزايد السكاني في العالم الثالث علي أنه قنبلة تهدده, ولا يجد مناسبا لعلاج هذه الظاهرة, في حدود فلسفته ومن إطار نظمه, إلا أن يصدر هذه الأوبئة إلي العالم الثالث, ولا يلتفت حتي علي سبيل البحث إلي إمكانية القيم والدين في إنقاذه من هذا الانحلال.

ولهذا واجه الغرب أكبر كارثة تعصف بكيانه, وهو مرض الإيدز, الذي لا علاج له على مستوي العلوم الطبية, والوقاية منه يسيرة على مستوي القيم الدينية والأخلاق الأسرية.

وزادت جرائم الاغتصاب بنسبة عالية, بالإضافة إلي ارتفاع معدلات الجرائم والسرقات, بصورة تدبر لها ملايين الدولارات في فتح السجون وزيادة الشرطة وهيئات القضاء.

وامتلأت مستشفيات الأمراض العقلية بروادها في الغرب, بالإضافة إلي الكثير من مضطربي الشخصية, الذين يعالجهم الأطباء النفسيون في العيادات العامة والخاصة.

ومن هنا نجد أن كثيرا من السلع التي تقوم الدول المتقدمة بإنتاجها لا تصلح إلا لنمط اجتماعي سائد فيها, منبثق من تصوراتها للكون والحياة, خذ مثلا الشباب من الجنسين حين يستقلون بحياتهم في سن مبكرة, تنشأ الحاجة إلي تزويد الشباب بمساكن مستقلة تصلح لهذا, ووسائل ترفيه تخفف عنه الوحدة, وتنوع هائل من السلع الاستهلاكية يخفف قلقه, لهذا لم يكن غريبا انتشار سلعة الدخان رغم التأكد من فتكها, وتسلل المخدرات والمسكرات رغم ما تصيب به المجتمع من أضرار صحية وتنموية, وما تكلفه من أعباء الإنفاق الحكومي على علاجها.

ولقد نشر مكتب العمل الدولي دراسات عن الإدمان وإهداره للبلايين من الدولارات

وإهلاكه للملايين من البشر, حيث تزايد استهلاك المخدرات والخمر بنسب عالية, وحيث وصل الإنفاق علي الخمر في الولايات المتحدة إلي ما يقرب من (120) بليون دولار, وصاحبها ارتفاع حوادث السيارات ومرض القلب والسرطان والكبد.

2 – سوء توزيع الدخل : ونظرا لاختلال هيكل توزيع الدخول يعجز محدودو الدخل عن الوفاء بحاجاتهم الضرورية, وتلف حول أعناقهم الديون, ولا يجدون من يرفع عنهم معاناتهم, اللهم إلا ما يقال للاستهلاك المحلي, في شكل شعارات لا فاعلية لها, أو إعانات لا تسمن ولا تغني من جوع, بينما يتفنن القادرون في استهلاكهم الاستفزازي من مواردهم الحرام من أكل المال بالباطل ربا واحتكارا.

وليس هذا كلاما عاما, بل هو واقع محسوس نشاهده في عروض الإعلام الغربي, أو بين دفتي الإحصاءات الباردة في الهيئات القومية, خذ مثلا في دولة متقدمة كأمريكا, يقول بعض أساتذة الاقتصاد في جامعة برنستون : « يلاحظ أن تفاوت الدخول في مجتمعنا غير عادل, إنه تفاوت للأغنياء ليتنزهوا في اليخوت والإنفاق الباذخ علي الاحتفالات, بينما يعيش الفقراء في الأكواخ الحقيرة ويعانون سوء التغذية ».

والتأمينات الاجتماعية في أمريكا تعتبر وسيلة للتأمين لا وسيلة لتوزيع الدخل, وقد لوحظ أن 58% منها تخص محدودي الدخل سنة 1981, وفي نفس الوقت فإن كثيرا من مزايا برنامج أصحاب الدخل المنخفض يذهب إلي الطبقة الوسطي والعليا, وفي سنة 1981 كان 13% فقط من المعونات الطبية تذهب إلي مستحقين, دخلهم أقل من حد الفقر الفيدرالي, وفي سنة 1981 كان 5 .14% من الأسر تحت خط الفقر الفيدرالي لا يتسلمون أي إعانة في هذا البرنامج.

ولا زال هذا الموقف السيء مستمرا, والشد والجذب قائم بين دعاة الإصلاح وفلاسفة التبرير الرأسمالي, الذين يرون أن تساقط الفضلات من الأغنياء إلي الفقراء هو وحده العلاج, وألا تقدم للمجتمع إلا بالامتناع عن تحميل الأغنياء أعباء رعاية الفقراء, ولا يحسون بأي عار من مناظر المشردين والمعوزين الذين يراهم الجميع في شوارع هذه الدول المتقدمة.

3 – آثار الإعلام : قام الإعلام بدور خطير في توسيع مدى الحاجات وتضخيمها, وقد أصبحت له أدوات مؤثرة تصل إلي كل بيت من صحف ومجلات إلي إذاعات ومرئيات, تغطي اليوم كل مساحة الكرة الأرضية عن طريق الأقمار الصناعية, وليته كان إعلاما واعيا يأخذ

بيد البشرية إلي معارج التقدم وآفاق التعارف, ولكنه يستخدم في إهدار القيم وانحلال الأخلاق وتحقيق مصالح المستكبرين في الأرض, ولسنا ضد رفاهية الإنسان ولكننا ضد الإضرار به, هذا الإضرار الذي يتأكد إذا نظرنا إلي سلبيات أساليب الإعلام ومنها :

أ – الإعلان غالبا ما يكون هدفه التأثير على الجماهير بالحق والباطل, ولا يعنيه المغالاة في المعلومات, بل أحيانا الكذب.

ب – الإعلام لا يفرق بين الخبيث والطيب, وإنما همه تحريك الطلب ليبيع سلعته, فالإعلان عن الدخان لا يكتفي بأنه خبيث, بل يرغب فيه بامرأة تعرض مفاتنها وأنوثتها.

ج – وعلى المستوى الدولي, يغري جماهير دول العالم الثالث ويثير رغبتها وعقدة التقليد عندها, وهي التي لا تكاد تملك قوتها, فتستدين من أجل استهلاك تفاخري يستهوي ضعاف العقول.

د – الإعلام لا يفرق بين ما يضر الإنسان وما يفيده, فهو يحرك شهوات الإنسان ليزيد حجم المبيع.

وأما هذا النمط من الحاجات التي تنتقل كالعدوى نجدنا في حاجة إلي تشخيص لهذه المشكلة وعلاجها ينبع ابتداء من الإنسان وضميره, فقد أصبحت من ناحية تكوينها ومن ناحية استهلاكها مشكلة تتصل باستقرار الإنسان وسلامته.

وقد تعرض المذهب النفعي لسيل من حملات النقاد الذين قوضوا أسسه وفروعه, ووضع اللذة كغاية قصوي لا يناسب إلا قطعان الحيوانات التي لا تحركها إلا غريزتها, وتغلق إدراكها علي قيود حسها, وصدق الله العظيم إذ يقول : **(لهم قلوب لا يفهقون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون)** (الأعراف : 179).

بل إن الإنسان يصبح شرا من الدواب, لأن الدواب تنظم بغريزتها احتياجاتها الشهواتية فلا تسرف فيها وتهلك نفسها, أما الإنسان حين يعطل أشواق الروح فيه يشقى, ويصور له وهمه أن راحته في الشهوة, فيسرف فيها حتى تهلكه, وبذا يصير شرا من الدواب, وصدق الله العظيم إذ يقول : **(إن شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون)** (الأنفال: 55).

والحاجات بهذه الصورة لابد أن تولد مشكلة, لهذا نحن في حاجة إلي الخروج من دائرة

التقليد والتبعية لنمطها, وذلك من أجل الإنسان ومن أجل مستقبل أفضل للبشرية.

ولا خلاص إلا بأن نعمل في جسم هذا الاقتصاد الوضعي قيم الإسلام وضوابط شريعته, ولنري إلي أي مدى يمكننا أن نعالج هذه المشكلة.

الترشيد الإسلامي للحاجات

إن وضع اللذة فقط كغاية قصوي للأفعال الإنسانية لا يناسب إلا قطعان الحيوانات, والحياة الطيبة تقوم على مجاهدة النفس حتى لا تزيغ أو تطغى بالجري وراء النزوات والأهواء.

يقول المفسر البيضاوي : « وجميع ما كلفوا به فإن الطبع يكرهه, وهو مناط صلاحهم, وسبب فلاحهم, وجميع ما نهوا عنه فإن النفس تحبه وتهواه, وهو يفضي بها إلى الردى ».

ويقول ابن تيمية : « والمنفعة المطلقة هي الخالصة أو الراجحة, أما ما يفوت أرجح منها أو يعقب ضررا فإنه باطل في الاعتبار, وأما ما يظن فيه منفعة وليس كذلك, أو يحصل به لذة فاسدة فهذا ما لا منفعة فيه بحال, لذلك ما نهي الله عنه ورسوله باطل ممتنع أن يكون مشتملا على منفعة خالصة أو راجحة ».

يقول الغزالي : « الأمور كلها –بالإضافة إلينا– تنقسم إلى ما هو نافع في الدنيا والآخرة جميعا, كالعلم وحسن الخلق, وإلي ما هو ضار فيهما جميعا, كالجهل وسوء الخلق, وإلى ما ينفع في الحال ويضر في المآل, كالتلذذ باتباع الشهوات, وإلى ما يضر في الحال ويؤلم ولكن ينفع في المآل, كقمع الشهوات ومخالفة النفس ».

فالنافع في الحال والمآل هو النعمة تحقيقا, كالعلم وحسن الخلق, والضار فيهما من البلاء تحقيقا, وهو ضدهما, والنافع في الحال المضر في المآل بلاء محض عند ذوي البصائر, ويظنه الجهال نعمة, ومثاله الجائع إذا وجد عسلا فيه سم, فإنه يعده نعمة إن كان جاهلا, أو إذا علمه علم أن ذلك بلاء سيق إليه, والضار في الحال النافع في المآل نعمة عند ذوي الألباب, بلاء عند الجهال, ومثاله الدواء البشع في الحال مذاقه, إلا أنه شاف من الأمراض والأسقام.

اعلم أن النعمة يعبر بها عن كل لذيذ, واللذات–بالإضافة إلى الإنسان من حيث اختصاصه بها أو مشاركته لغيره –ثلاثة أنواع :

1 - عقلية, كلذة العلم والحكمة, إذ ليس يستلذها السمع والبصر والشم والذوق ولا البطن ولا الفرج, وإنما يستلذها القلب, لاختصاصه

بصفة يعبر عنها بالعقل, وهذه أقل اللذات وجود ا, وهي أشرفها.

2 - لذة يشارك الإنسان فيها بعض الحيوانات, كلذة الرياسة والغلبة والاستيلاء, وذلك موجود في الأسد والنمر وبعض الحيوانات.

3 - ما يشارك فيه سائر الحيوانات كلذة البطن والفرج, وهذه أكثرها وجودا وهي أخسها, ولذلك اشترك فيها كل ما دب ودرج, حتى الديدان والحشرات.

ومن جاوز هذه الرتبة تشبثت به لذة الغلبة, وهي أشدها التصاقا بالمتغافلين, فإن جاوزها ذلك ارتقى إلى الثالثة, فصار أغلب اللذات عليه لذة العلم والحكمة, لاسيما لذة معرفة الله تعالى, ومعرفة صفاته وأفعاله, وهذه رتبة الصد يقين.

يقول الشاطبي : إن الله عز وجل خلق الخلق غير عالمين بوجوه مصالحهم, لا في الدنيا ولا في الآخرة, ألا ترى إلى قوله تعالى : (**والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا**) (النحل: 78), ثم وضع فيهم ذلك على التدريج والتربية : تارة بالإلهام كما يلهم الطفل التقام الثدي ومصه, وتارة بالتعليم, فطالب الناس بالتعليم والتعلم لجميع ما يتجلب به المصالح, وكافة ما تدرأ به المفاسد, إنهاضا لما جبل فيهم من تلك الغرائز الفطرية والمطالب الإلهامية; لأن ذلك كالأصل للقيام بتفاصيل المصالح -كان ذلك من قبيل الأفعال أو الأقوال أو العلوم والاعتقادات أو الآداب الشرعية أو العادية- وفي أثناء العناية بذلك يقوي في كل واحد من إلحاق ما فطر عليه وألهم في تفاصيل الأحوال والأعمال فيظهر فيه وعليه.

ولقد أباح الله للإنسان الزينة التي يعشقها والطيبات من الرزق الذي يمتعه دون حرج يقول تعالى : (**قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون**) (الأعراف : 32).

ومن هذه الزاوية كان مفهوم الزهد في الإسلام ليس بتحريم الحلال ولا إضاعة المال, ولكن أن تكون بما في يد الله أوثق منك بما في يدك, وهذا يحقق قوله تعالى : (**لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور**) (الحديد : 32).

ونصح الله عباده المؤمنين أن يصحب هذا الاستمتاع وعدم العدوان, التقوى, يقول تعالى : (**يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب**

المعتدين. وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون)

(المائدة:87, 88).

يقول الشاطبي : « روي في سبب نزول هذه الآية أخبار جملتها تدور حول معنى واحد : وهو تحريم ما أحل الله من الطيبات تدينا أو شبه التدين, والله نهى عن ذلك وجعله اعتداء , والله لا يحب المعتدين, وقد روي عن الربيع بن زياد الحارثي أنه قال لعلي بن أبي طالب τ : أغد بي على أخي عاصم, قال : ما باله ? قال : لبس العباء يريد النسك, فقال على τ : عليّ به, فأتى به مؤتزرا بعباءة, مرتديا بالأخرى, شعث الرأس واللحية, فعبس في وجهه وقال : ويحك, أما استحييت من أهلك ? أما رحمت ولدك ? أترى الله أباح لك الطيبات وهو يكره أن تنال منها شيئا ? بل أنت أهون عليّ الله من ذلك, أما سمعت الله في كتابه : إذ يقول : **(والأرض وضعها للأنام)** (الرحمن : 10), إلى قوله : يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان (الرحمن : 22), أفترى الله أباح هذه لعباده إلا ليبتذلوه ويحمدوا الله عليه فيثيبهم عليه ? وإن ابتذالك نعم الله بالفعل خير منه بالقول, قال عاصم : فما بالك في خشونة مأكلك وخشونة ملبسك ? قال : ويحك! إن الله فرض على أئمة الحق أن يقدروا أنفسهم بضعفة الناس.

وبعد أن أحل الله لعباده الطيبات فإنه وضع ضوابط للحاجات منها :

1 - تحريم الخبائث : الطيب يطلق على معنيين

أ - ما يلائم النفس ويلذها.

ب- ما أحل الله.

والخبيث يطلق على معنيين :

أ - ما لا منفعة فيه.

ب- ما تنكره النفس.

يقول تعالى : **(قل لا أجد في ما أوحي إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم)** (الأنعام : 145).

فالأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل بالتحريم, لذا سنبين هنا المحرمات في الآية :

- الميتة هي ما مات من الحيوان حتف أنفه من غير قتل بذكاة ماعدا السمك لقوله تعالى : **(أحل لكم صيد البحر)** (المائدة : 69).

- والدم اتفق العلماء على أن الدم حرام نجس لا يؤكل ولا ينتفع به, وعينه في سورة الأنعام مقيدا بالمسفوح, والكبد والطحال لحم,

قال ρ : « أحلت لنا ميتتان ودمان, الميتتان الحوت والجراد, والدمان : الكبد والطحال ».

▪ ولحم الخنزير حرام بجميع أجزائه, وكل شحم لحم.

▪ ما ذكر اسم الله عليه من الآلهة الباطلة, بعموم أنه لم يذكر اسم الله عليه, وبزيادة ذكر غير الله عليه الذي يقتضي تحريمه, ومعناه تنبيها عن طريق الأولى.

▪ وحرم الله الخمر بقوله : (**يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون**) (المائدة : 90).

ويجمع الفقهاء على إعطاء المخدرات حكم الخمر حرفيا; لأنها تذهب العقل وتضر الجسم كالخمر بل أشد, يقول رسول الله ρ : «كل مسكر خمر وكل خمر حرام ».

وقد أفتى الفقهاء بكراهة التدخين, وعند تحقق الضرر أفتوا بحرمته لعموم تحريم الله تعالي للخبائث, والتدخين يتلف الجسم ويضر الصحة, حيث يسبب أمراض : سرطان الرئة والشفاه واللسان والبلعوم والمريء والمثانة وأمراض الأوعية الدموية والقلب, كما يؤثر على جنين الأم, فهو يفضي بالنفس إلي الهلاك.

▪ فضلا عن أن التدخين يؤدي إلي إتلاف المال وإنفاقه فيما لا ينفع, فهو من قبيل التبذير.. فضلا عما تتكلفه الدولة من علاج هذا الإدمان وآثاره, وخسارة المجتمع لجهد المدخن المريض والإنفاق عليه وعلى أسرته حال عجزه, وقد حرم الشارع التبذير وأمر بالمحافظة على المال وحماية الأسرة.

▪ والحرير والذهب, حرام على الرجال حلال للنساء وحرام الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة, والأصل فيه قول رسول الله ρ : « وأحل الذهب والحرير للإناث من أمتي وحرم على ذكورها ».

« لا تشربوا في إناء الذهب والفضة ولا تلبسوا الديباج والحرير, فإنه لهم في الدنيا, وهو لكم في الآخرة يوم القيام ».

▪ وحرم الله الزنا فقال : (**ولا تقربوا الزني إنه كان فاحشة وساء سبيلا**) (الإسراء :32).

يقول الشاطبي عن الخبيث : « أما اللذة الحاصلة عنه في الحال فلا تفي مشقة اكتسابها وتعب طلبها بلذة حصولها, وإن فرض أن فيه فائدة في الدنيا فمن شرط كونها فائدة شهادة الشرع لها بذلك, وكم من لذة وفائدة يعدها الإنسان كذلك وليست أحكام الشرع إلا على الضد كالزنا, وشرب الخمر, وسائر وجوه الفسق والمعاصي التي يتعلق بها غرض عاجل, فإذا قطع

الزمان فيما لا يجني ثمرة في الدارين, مع تعطيل ما يجني الثمرة من فعل ما لا ينبغي.

وقد ذكرنا في موضوع الحاجات في الغرب ما يترتب من سلبيات على الخبائث كالخمر والمخدرات والزنا.

ونضيف هنا أنه قد ثبت علميا أن محتويات لحم الخنزير ذات خاصية سامة, ومن أمراضه : التهاب المرارة والمغص الصفراوي والتهاب الغشاء المغطى للمعدة, مع أعراض التيفوئيد وأكزيما حادة ودمل في غدد العرق, وحالات تليف الكبد.

ويشهد مدير أحد المجازر في بريطانيا أنه اكتشف أن الصعق بالكهرباء دون أن يخرج الدم يفسد اللحم ولو كان في الثلاجات, وسريعا ما يتغير لون اللحم إلى رمادي قاتم, وأوصى الأطباء البيطريون العاملون في الشركة بوجوب قتل الذبيحة بطريقة يخرج فيها كل الدم.

يقول تعالى : **(ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلي أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون)** (الأنعام : 112).

يقول ابن العربي : « إنما يكون المشرك بطاعة المشرك مشرك ا إذا أطاعه في اعتقاده الذي هو محل الكفر والإيمان, فإذا أطاعه في الفعل وعقده سليم مستمر على التوحيد والتصديق فهو عاص, فافهموا ذلك في كل موضع ».

2 – فقه الأولويات : يقول الشاطبي : « تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق, وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام : **أحدها** : أن تكون ضرورية, **والثاني** : أن تكون حاجية, **والثالث** : أن تكون تحسينية.

فأما الضرورية فمعناها : أنها لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا, بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة, بل على فساد وتهارج وفوت حياة, وفي الأخري فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين, والحفظ لها يكون بأمرين :

أحدهما : ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها, وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود.

والثاني : ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها, وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم, ومجموع الضروريات خمسة وهي: حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل, وقد قالوا : إنها مراعاة في كل ملة.

وأما الحاجيات فمعناها : أنها مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلي الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب, فإذا لم تراع دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة, ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة.

وأما التحسينات فمعناها : الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدنسات, التي تأنفها العقول والراجحات, ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق.

والإسلام بشريعته يحقق حسن توزيع الدخول, فالزكاة تؤخذ سنويا من الأغنياء حق للفقراء, وتقوم الكفارات والوقف والصدقات, بدعم عدالة التوزيع, هذا هو الجانب الإيجابي, وتحريمالربا والاحتكار وكل ضروب أكل المال بالباطل يحقق هذا المقصود في الجانب السلبي.

ويعتبر الإسلام وجود محتاج في مجتمعه أمرا يسيء للمجتمع كله, والكتاب والسنة كفيلان في الظروف العادية باجتثاث جذور الفقر وتأمين عدالة توزيع الدخل.

إلا أنه في الظروف الاستثنائية التي تحتاج لتدخل الشارع كقحط أو مجاعة لابد من مراعاة الأولويات في الحاجات وإنتاجها, حتى لا يضيع الفقير والمحتاج.

يقول النووي الشافعي : « والفقير والمسكين يعطيان ما تزول به حاجتهما, وتحصل كفايتهما, ويختلف ذلك باختلاف الناس والنواحي, فالمحترف الذي لا يجد آلة حرفته يعطي ما يشتريها به قلت قيمتها أو كثرت ».

ويقول البهوتي الحنبلي : « يعطيان – الفقير والمسكين – تمام كفايتهما مع كفاية عائلتهما سنة من الزكاة; لأن وجوبها يتكرر بتكرر الحول فيعطي ما يكفيه إلي مثله.. ومن ملك – ولكان ما ملكه من أثمان ما – أي قدر لا يقوم بكفايته وكفاية عياله, ولو أكثر من نصاب فليس بغنى فلا تحرم عليه الزكاة لأن الغنى ما يحصل به الكفاية ».

هذا في حين لا يعتد الاقتصادي الوضعي بالحاجة إلا إذا صحبتها قوة شرائية, فإذا لم يكن صاحب الحاجة, مهما بلغت ضرورتها, غير قادر على دفع ثمنها, فإنه لا يدخلها في تحليله, أما في الإسلام فإن كفاية المحتاج غير القادر على العمل أو الذي لا يجد فرصة عمل أمر أساس, ليس لسداد ضروراته فحسب, وإنما لرفع الضيق والحرج عنه.

ثم إن الإسلام بالإضافة إلى كفالة حاجات الأجيال الحاضرة يوازن بين حاجات الحاضر وحاجات المستقبل.

عن سعد بن أبي وقاص τ, قلت : « يا رسول الله, أفأتصدق بثلثي مالي, قال : لا, فقلت: فالشطر, فقال : لا, ثم قال : الثلث والثلث كثير, إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس, وإنك إن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها, حتى ما تجعل في امرأتك ».

والموازنة بين حقوق الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة, نجده حين رفض سيدنا عمر بن الخطاب قسمة الأراضي المفتوحة على المحاربين رعاية للأجيال المقبلة التي أشارت إليها قوله تعالى : (**والذين جاءوا من بعدهم**) (الحشر : 10), فقال : « فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم –المهاجرين والأنصار– فقد صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعا, فكيف نقسمه لهؤلاء وندع من تخلف بعدهم بغير قسم».

إلى هذه الحقيقة يشير عالم للمالية العامة فيقول : « إن هؤلاء الذين يعيشون الآن قد يؤثرون على رفاهية الأجيال المقبلة بطرق عدة.. فالزمن إحداثي مهم في مشكلة إعادة توزيع الدخل بين الأجيال ».

والدول المتخلفة اليوم وهي تستهلك السلع الكمالية بالديون الخارجية, تنتظر لعنات الأجيال المقبلة حين تثقل كاهلها هذه الديون.

فأين ذلك من نموذج عمر بن الخطاب, الذي أقام شريعة الله لتصبح العلاقة بين الأجيال علاقة حب وامتنان, كما وصفهم القرآن الكريم : **(والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم)** (الحشر : 10).

3 – الاقتصاد في النفقة : يقول العز بن عبد السلام : « الاقتصاد رتبة بين رتبتين, ومنزلة بين منزلتين, والمنازل ثلاثة : التقصير في جلب المصالح, والإسراف في جلبها, والاقتصاد بينهما, والحسنة ما توسط بين الإسراف والتقصير, وخير الأمور أوسطها, فلا يكلف الإنسان نفسه من الخيور والطاعات إلا ما يطيق المداومة عليه, ولا يؤدي إلى الملالة والسآمة ».

يقول الله تعالى : **(والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما)** (الفرقان: 67).

يقول ابن عطية في تفسير الآية: « فأدب الشرع فيها ألا يفرط الإنسان حتى يضيع حقا آخر أو عيالا, ونحو هذا, وألا يضيق أيضا ويقتر حتى يجيع العيال ويفرط في الشح, الحسن في ذلك هو القوام, أي العدل, والقوام في كل واحد بحسب عياله وحاله, وخفة ظهره وصبره وجلده,

أو ضد هذا من الخصال, وخير الأمور أوساطها».

يقول ابن العربي : « التبذير هو منعه من حقه.. ووضعه في غير حقه, فإن قيل : فمن أنفق في الشهوات, هل هو مبذر أم لا ? قلنا : من أنفق ماله في شهواته زائدا علn الحاجات وعرضه بذلك للنفاد فهو مبذر, ومن أنفق ربح ماله في شهواته أو غلته وحفظ الأصل أو الرقبة فليس بمبذر, ومن أنفق درهما في حرام فهو مبذر يحجر عليه في نفقة درهم في حرام, ولا يحجر عليه ببذله في الشهوات, إلا إذا خيف عليه النفاد ».

ولقد ذم القرآن الترف وحذر منه, والترف ليس التبذير, فقد يكون الفقير مبذرا, ولكنه بطر النعمة, يقول الألوسي : « مترفيها : متنعميها وكبارها وملوكها, والترف كمكرم من أبطرته النعمة وسعة العيش ».

وإذا أصاب الترف مجتمعا حدثت فيه ثلاث آفات :

1 – الفسق : لقوله تعالى : (**وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدمير ا**) (الإسراء : 16).

2 – الظلم : لقوله تعالى : (**وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قوم ا آخرين. فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون. لا تركضوا وارجعوا إلى ما أترفتم فيه ومساكنكم لعلكم تسألون**) (الأنبياء : 11: 13).

3 – الكفر : لقوله تعالى : (**وما أرسلنا في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا بما أرسلتم به كافرون**) (سبأ : 34).

يقول الرازي في تفسيره : فإن المترف هو الذي جعل ذو ترف أي نعمة, فظاهر ذلك لا يوجب ذما, لكن ذلك يبين قبح ما ذكر عنهم بعده; لأن صدور الكفران ممن عليه غاية الإنعام أقبح القبائح.

ويحدد الشيباني الفروق بين الاقتصاد وغيره بقوله : الحاصل أن المسألة صارت على أربعة أوجه :

- فعن مقدار ما يسد به رمقه ويتقوى على الطاعة, هو مثاب غير معاقب.
- وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع هو مباح له يحاسب على ذلك حسابا يسيرا بالعرض.

▪ وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال هو مرخص له فيه محاسب على ذلك, مطالب بشكر النعمة وحق الجائعين.

▪ وفيما زاد على حد الشبع هو معاقب, فإن الأكل فوق الشبع حرام.

والخلاصة :

إن النمط الغربي للحاجات القائم على اعتبار اللذة غاية, واستبعاد القيم في ترشيدها قد أدى إلى حدة المشكلة وتعقدها.

بينما النمط الإسلامي للحاجات القائم على اعتبار الدنيا وسيلة, مع ترشيد الإشباع بالقيم, قد أدى إلي تحجيم المشكلة.

رأينا ذلك أولا في المقابلة بين أثر نمط الخبائث في النموذج الاستهلاكي الغربي, وأثر نمط الطيبات في النموذج الاستهلاكي الإسلامي.

ورأينا ذلك ثانيا في آثار سوء توزيع الدخل على انتشار الفقر والترف في المجتمع الغربي, وأثر فقه الأولويات على المجتمع المسلم في رعاية الفقير والأجيال المقبلة.

ورأينا أخيرا أثر الإعلام في الإفراط في الاستهلاك فوق الطاقة وأكثر من الحاجة, وأثر التربية الإسلامية في السلوك الاقتصادي بعيدا عن الإسراف والتقتير.

والنتيجة هي أن ترشيد قطاع الحاجات بقيم الدين وضوابط الشريعة أراح المجتمع المسلم من هموم كثيرة تسبب مشكلات معقدة في المجتمع الغربي.

ثانيا : الموارد

تعاملنا مع المشكلة الاقتصادية من جانب الحاجات, وهنا نعالجها من جانبها الآخر, وهو الموارد, فنحلل دعوى الاقتصاديين عن الندرة النسبية كسبب للمشكلة الاقتصادية : في دراسة جادة لباحثين غربيين قدما نظرة علمية على الموارد الممكنة في الأرض أمام الإنسان, ليثبتا في النهاية أن المشكلة ليست في موضوع الندرة وإنما في سلوك الإنسان.

وفرة المـــــوارد

تقول الدراسة : « طبقا لتقرير اللجنة الرئاسية بالولايات المتحدة في أواخر الستينيات, ولدراسات علماء جامعة ولاية أيوا, مؤخرا لا يزرع الآن سوى نحو 44% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم, وفي كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يزرع سوى أقل من 20% من الأراضي التي يمكن زراعتها, ويمكن لمحاصيل

الحبوب في الدول النامية أن تفوق الضعف, قبل أن تصل إلى متوسط المحصول في الدول الصناعية, وليس هناك من سبب فيزيائي يحول دون أن يفوق إنتاج الفدان في معظم البلدان النامية الإنتاج في الدول الصناعية, وفي عديد من البلدان النامية يمكن للأراضي التي تقدم الآن محصولا واحدا في السنة أن تقدم محصولين أو حتى أكثر ».

هذا ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة سنة 1970 ينتج العالم الثالث 70% من بترول العالم « وبه من الأنهار ما ينتج طاقة كهربائية لا تقل أهمية عن ذلك, 86% القطن الخام, 100% من المطاط الطبيعي, 40% من خام الحديد, 46.5% البوكسيت, 48% من النحاس, 89% من المنجنيز, 92% من الكروم, 36% من الفوسفات, 93% من القصدير... ».

وكشف التقرير العربي الموحد لعام 1987 أن مساحة الأراضي الزراعية المستغلة بالوطن لا تتجاوز 28% من مساحة الأراضي العربية القابلة للزراعة, وأن الأراضي التي تروى بالأمطار في الوطن العربي تشكل 84% من الأراضي المستغلة.

ثم تقول الدراسة : « وبنجلاديش بالنسبة للكثيرين هي النموذج النمطي لبلد طغى تعداده السكاني ببساطة على موارده لإنتاج الغذاء, إذ يعيش 80 مليونا من البشر في بلد بحجم إنجلترا وويلز, ولهذا فحتى حين كانت دراستنا لبلدان من مختلف أنحاء العالم, تكشف لنا في حالة بعد الأخرى أن الحدود الفيزيائية المجردة ليست هي سبب الجوع, وأعتقد أن بنجلاديش قد تكون استثناء, لكنها ليست كذلك, فحتى في الوقت الحاضر بمواردها التي تعاني من قلة الاستخدام الفظيعة, تنتج بنجلاديش من الغلال وحدها ما يكفي لتزويد كل فرد في البلاد بما لا يقل عن 2300 سعر حراري يوميا, إلا أن أكثر من نصف العائلات في بنجلاديش, طبق ا لأرقام البنك الدولي تستهلك أقل من 1500 سعر حراري للفرد, وهو الحد الأدني للبقاء على قيد الحياة, ويعاني ثلثا السكان من نقص البروتين والفيتامينات.

ولا يقتصر الأمر على عدم وجود ندرة مشروعة الآن, بل تملك بنجلاديش كذلك ما يتطلبه إنتاج غذاء أكثر بكثير, وفي ارتحالنا في أرجاء البلاد أدهشتنا خصوبتها المذهلة, إذ لا تتمتع بنجلاديش بمناخ استوائي سخي فقط (شمس ومياه), بل كذلك بتربة غرينية غنية وعميقة, ترسبها سنويا ثلاثة أنهار ضخمة بفروعها التي لا تحصى.

ولدى تقدير حجم إمكانات بنجلاديش في إنتاج الغذاء, استنتج تقرير الكونجرس

الأمريكي عام 1967 أن « البلاد غنية بما يكفي من الأراضي الخصبة والماء والقوة العاملة والغاز الطبيعي للأسمدة, لا لتصبح مكتفية بذاتها غذائيا فقط, بل لتصبح مصدرا للغذاء, حتى مع حجم سكانها السريع المتزايد ».

أسباب المشكلة :

إن الأزمة الاقتصادية إذن ليس سببها ندرة الموارد, فما هي العوامل التي أدت إليها في جانب الموارد؟ إن سبب ذلك ما يلي :

1 – الحروب : بلا شك فإن الصراع العالمي علي استغلال الضعفاء من الشعوب قد كلف البشرية خسائر مادية وبشرية جسيمة لا يمكن تصورها, وفي هذا القرن قامت حربان عالميتان لا يخفى على أحد كم كلفت من أسلحة دمار, وكم خربت من عمران, وكم أهلكت من بني الإنسان.

وبلغ ضحايا حروب القرن ما لا يقل عن 87 مليون قتيل بخلاف الجرحي والمفقودين.

وقد ترتب علي إلقاء أمريكا للقنبلة الذرية علي هيروشيما ونجازاكي سنة 1945 قتل مليون فرد غير الأعداد الكبيرة التي أصيبت بمضاعفات الإشعاعات ذات الآثار الخطيرة.

ومع الخسائر البشرية كانت الخسائر العمرانية التي ترتبت علي هذه القوي التدميرية, من حقول ومصانع وبنية أساسية وإهدار للموارد والطاقات يصعب حصرها أو تصويرها.

هذا فضلا عن الحروب الإقليمية التي لا تلبث أن تنشب في كل مكان من الأرض, وتستخدم أحدث الأسلحة المكلفة, ومن المزعج أن الكثير منها تثيره الدول المتقدمة لتصريف ما عندها من إنتاج للأسلحة, يعتمد رواج اقتصادها على تشغيله.

وتأمل يسير لهذا التدمير يقفز بنا إلى نتيجة نسلم بأن الغرب بهذا السلوك العدواني والأناني والعالم الثالث بجهله وخنوعه, قد سببا من المشكلة الاقتصادية ما يشقى البشر ويكلفهم المعاناة والضيق, والجوع والخوف.

2 – تلوث البيئة : ولعل ما نراه اليوم من صيحات العقلاء من نذر تلوث البيئة التي بسببها الرئيس جشع الغرب في الاستهلاك ورغبته في السيطرة والاستعلاء, أعمى العيون عن الإفساد الذي يحصل في مناخ الأرض ومواردها, ونظرة إلي مشكلة الإشعاع النووي أو ثقف الأوزون أو عادم المصانع والسيارات كافية أن

توقظنا على الكوارث التي ستحيق بالأرض سكانها ومواردها.

وتلوث البيئة اليوم أصبح ظاهرة عامة, حيث اختل التوازن بين عناصرها المختلفة, ولم تعد قادرة على تجديد مواردها الطبيعية, وأصبحت عاجزة عن استهلاك النفايات الناتجة عن نهم الاستهلاك وشطط الحروب, لقد أصبح جو المدن ملونا بالدخان المتصاعد من عادم السيارات وغازات المصانع ومحطات القوى, وتلوثت التربة الزراعية بالأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية, وأصبحت مياه الأنهار والبحيرات والبحار في حالة يرثى لها نتيجة ما يلقى فيها من مخلفات الصناعة وفضلات الإنسان, فضلا عن الآثار المميتة للإشعاعات النووية التي تخرج من المفاعلات والنفايات.

3 - أكل المال بالباطل : إن سلوك أكل المال بالباطل يؤدي إلى تدني الإنتاج, ذلك لأنه يفقر من يستغله, ولما كانت دورة الإنتاج تعتمد على الجميع في الطلب على سلع الاستهلاك, فإن عجز المستغلين يؤدي إلى تأزم المستغلين.

فالاستعمار بإفقاره لدول العالم الثالث تعرض لأزمة قصور الطلب على سلعه, ولو كان هناك عدل في التعامل لارتفع مستوى الجميع بنشاط الطلب الفعال.

والاحتكار بمفهومه الاقتصادي لا يتحقق إلا بقلة الإنتاج لرفع الأسعار, وفي ذلك تضييق على الناس, ليس سببه قصور الموارد, وإنما سببه سلوك الجشع عند المحتكر.

والربا يفيد المرابي بنكا كان أم مقرضا, ولكنه ينعكس على المستثمر الذي لا يمكنه أن يزيد إنتاجه حين ينخفض الربح عن فائدة القرض, وينعكس على الاقتصاد القومي بوجود موارد بشرية ومادية عاطلة لا يمكن استثمارها لأنها تدر عائدا أقل من تكلفة الربا.

4 - الاستعمار : الاستعمار يستنزف موارد البلاد التي يجتاحها, وأمامنا أمثلة تتحدث عنها الدراسة السابقة : « يمارس الأفريقيون زراعة متنوعة تضمنت إدخال نباتات غذائية جديدة من أصل أسيوي وأمريكي, لكن الحكم الاستعماري اختزل هذا الإنتاج المتنوع إلى المحاصيل النقدية الواحدة وعادة باستبعاد الأغذية الرئيسة - وخلال العملية حصد ثمار المجاعة فأجبرت غانا الاستوائية التي اشتهرت ذات حين بالبام - نوع من البطاطا - وغير ذلك من المواد الغذائية, على التركيز على الكاكاو فقط, هكذا أصبح معظم ساحل لاذهب معتمدا على الكاكاو, وحولت ليبيريا إلي مجرد مزرعة تابعة لشركة الإطارات والمطاط (فاير ستون), وتم التخلي عن كل إنتاج الغذاء في داهومي وجنوب

غرب نيجيريا من أجل زيت النخيل, وأجبرت تنجانيقا (تنزانيا الآن) على التركيز على السيزال وأوغندا على القطن ».

« وكما يكتب ثونتون كلارك بصورة لاذعة عن النيجر في تلك الفترة – كان الشعب النيجيري مكتفيا بذاته, أما الإدارة الاستعمارية فلم تكن كذلك – وكان حل الفرنسيين لهذه المشكلة التي هي من صنعهم, هو إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل للتصدير وخصوصا الفول السوداني والقطن, كان القطن لازما لمصانع النسيج الفرنسية, حيث تسيطر بريطانيا على معظم مصادره, أما الفول السوداني فكان لتوفير بديل رخيص لزيت الجوز الشائع الاستخدام في فرنسا في ذلك الحين ».

وحتى قبل الغزو الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت هذه الحضارات قد تعرضت بالفعل لتدمير شديد بفعل قرنين من التفريغ السكاني القرى, حيث كان بلايين من أكثر أفرادها شبابا وقوة يؤخذ كعبيد للعالم الجديد.

إن الإجابة على سؤال : لماذا لا تستطيع الأم إطعام نفسها ? لابد أن يبدأ بفهم : كيف أن الاستعمار قد عمل إيجابيا على الحيلولة دون حدوث هذا بعينه ? فالاستعمار :

- أجبر الفلاحين على إحلال المحاصيل النقدية محل المحاصيل الغذائية, وعندها كانت المحاصيل النقدية تنتزع بأسعار بالغة الانخفاض.
- استولى على أفضل الأراضي الزراعية لمزارع محصول التصدير, ثم أجبر أقوى العمال على ترك حقول قريتهم كعبيد أو بأجور ضئيلة في المزارع.
- شجع الاعتماد على الغذاء المستورد.
- منع إنتاج الفلاحين المحليين من المحاصيل النقدية من التنافس مع المحاصيل النقدية التي ينتجها المستوطنون أو الشركات الأجنبية.

ولا يقتصر أمر الاستغلال عند هذا وإنما يؤخذ منهم ثمن هذه السلع التصديرية ثمنا لسلع الغرب الترفيهية.

وفيما بين 1961 وأسوأ سنوات الجفاف 1971, قامت النيجر وهي دولة تعاني من سوء تغذية ملحوظ, ومن متوسط عمر لا يتعدى ثمانية وثلاثين عاما بمضاعفة إنتاجها من القطن أربع مرات وبمضاعفة إنتاج الفول السوداني ثلاث مرات, وكسب هذان المصدران معا في عام 1971 نحو 18 مليون دولار, لكن 20 مليون دولار من العملة الأجنبية استخدمت لاستيراد الملابس, ويعادل ذلك تسع مرات قيمة تصدير القطن الخام, وذهب مليون دولار لشراء

السيارات الخاصة, وما يفوق 4 ملايين دولار للبنزين والإطارات, وخلال ثلاث سنوات فقط هي 1967 : 1970 تزايد عدد السيارات الخاصة أكثر من 50% وأغلبها تقودها نخبة العاصمة الضئيلة العدد, وأنفق أكثر من مليون دولار لاستيراد المشروبات الكحولية ومنتجات التبغ, وخلال زيارة العاصمة نيامي وجدنا مجموعات النخبة المحلية تتسوق من سوبر ماركت مليء بأشياء كلها من باريس –وبه حتى أقماع المثلجات من أحد متاجر الشانزليزيه– وحتى حين يستخدم جزء من أرباح التصدير في استيراد الغذاء, فإن هذا الغذاء لا يصل إلي الفقراء عموما, أولئك الذين ينتج عملهم القطن والفول السوداني والماشية, بل تستهلكه الطبقات الميسورة في المناطق الحضرية, وقد تم إنفاق أكثر من نصف ما كسبته السنغال من العملة الصعبة من تصدير الفول السوداني سنة 1974 لاستيراد القمح للمطاحن المملوكة للفرنسيين والتي تنتج الدقيق لصناعة خبز فرنسي لسكان المدن.

وتحصل الدول النامية المنتجة للمواد الأولية على ما يزيد عن 10% من سعر البيع للمستهلك النهائي حتي وإن يبعث كما هي, ونجد أن سعر القمح الأمريكي ارتفع فيما بين عام 1968: 1974 بنسبة 240 % في حين لم يرتفع سعر الكاكاو مثلا في نفس الفترة أكثر من 8.5 %.

وقد كان الموز في الفترة 1970: 1972 يمثل 58 % من إجمالي مكاسب التصدير لبنما, 48 % لهندوراس, 31 % للصومال, والموز هو أهم فاكهة طازجة في التجارة الدولية, انخفض سعره نحو 30 % خلال العشرين سنة الماضية بينما ارتفعت أسعار السلع المصنعة, ففي عام 1960 كانت ثلاثة أطنان من الموز تعادل ثمن جرار, وفي عام 1970 أصبح نفس الجرار يتكلف ما يعادل 11 طنا من الموز, وإنتاج الموز والخروج منه استجابة لتغيرات السعر صعبة, فلا تبلغ كامل طاقتها إلا بعد عامين, أما بالنسبة لشجرة الكاكاو فتصل إلى عقد أو أكثر قبل أول محصول.

والإنتاج يباع من خلال وسطاء وشركات متخصصة في نيويورك ولندن وباريس وأمستردام وهامبورج, على أساس أسعار تحددها العطاءات والعروض في سوق التعاملات المستقبلة, من جانب عدد صغير من الناس ليس لهم شأن عادة بزراعة المحصول, بل إن مهنتهم هي المقامرة, واهتمامهم مركز في سوق نشيطة التقلب سريعة التغير, حيث إن اللعب بطريقة صائبة يمكن المرء من كسب النقود, سواء ارتفعت الأسعار أم انخفضت, وكما ذكر أحد مسئولي مجلس تجارة

شيكاجو لندوة مديري الشركات الزراعية عام 1975, فإن الاستقرار أيها السادة هي الشيء الوحيد الذي لا نستطيع التعامل معه.

5 – بطر النعمة : وتظهر في سلوكيات الغرب القميئة في منع الإنتاج أو تدمير الفائض حفاظا على السعر, مثلا حتي يرفع وزير الزراعة الأمريكي –إيريل بونز– سعر القمح, أمر بإخراج خمسة ملايين فدان من أراضي القمح عن الإنتاج في سبتمبر سنة 1972, ورفع هذه المساحة الإجمالية المعطلة عن الإنتاج إلي 62 مليون فدان وهي مساحة تساوي في حجمها كل الأراضي المزروعة في المملكة المتحدة.

لقد ظهر لنا بوضوح العجز المطبق للمزرعة العالمية في تلبية احتياجات غالبية الناس, وعبثية المخطط بأسره –في حقيقة واحدة جري ذكرها بهدوء شديد– في دراسة كلية تجارة هارفارد, فإن 65 % علي الأقل من الفواكه والخضروات المنتجة للتصدير في أمريكا الوسطي تلقى في القمامة حرفيا, أو حين يكون ذلك مجديا يستخدم غذاء للماشية; لأنها إما أن تواجه سوقا متخمة في الولايات المتحدة أو لا تستوفي المعايير الجمالية–للمستهلكين في أمريكا, بينما في الوطن حيث تنتج يعجز الناس عن شرائها بسبب فقرهم.

ورغم الكلمات الرنانة حول التنمية وواقع سوء التغذية الواسع الانتشار في السنغال, فإن كل الإنتاج موجه لتغذية المستهلكين في السوق الأوروبية المشتركة, هذا علي الرغم من حقيقة أنه في عام 1974 وحده أنفق دافعو الضرائب الأوروبيون مبلغ 53 مليون دولار لإتلاف (إخراج من السوق) الخضراوات المنتجة أوروبي ا لإبقاء أسعارها مرتفعة.

ولقد أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية أن محصول القمح الشتوي لعام 1978 سيقل بنسبة 13 % عن العام الماضي, وقالت مجلة نيويورك تايمز : إن وزارة الزراعة تعزو هذا الهبوط –في الإنتاج– إلى تخفيض المزارعين الأمريكيين المساحة المزروعة, كرد فعل لهبوط الأسعار, ويأتي هذا الإعلان الواضح عن انخفاض الإنتاج في وقت أعلن فيه عن التهام النيران لأكبر عدد من مخازن الحبوب الأمريكية, ففي كانون أول/ ديسمبر عام 1977 أعلن عن نشوب ثلاثة حرائق خلال أسبوع واحد في مخازن الحبوب الأمريكية.

ورغم انخفاض المخزون العالمي خلال عشر سنوات من الحبوب الغذائية إلي الثلث, كانت الولايات المتحدة تمنع زراعة مساحة من أراضيها صالحة لزراعتها وتكفي لإنتاج حوالي 24 مليون طن, وهي كمية تقارب ما تستورده الدول

النامية, وذلك رعاية لأصحاب الإنتاج الزراعي, والحفاظ علي مستوي دخلهم, ولو كان ثمن ذلك موت العالم الثالث جوعا.

إن تفسير هذه الظاهرة يضيف نقطة سوداء أخري إلي تاريخ الاحتكارات الإمبريالية الأسود, وإذا رجعنا قليلا إلي الوراء فسنجد أن هذه الاحتكارات خلال أزمة سنة 1929, سنة 1932 قد أغرقت آلاف الأطنان من الحبوب والبن والمواد الغذائية الأخري في البحار, في الوقت الذي كانت فيه شعوب برمتها تتضور جوعا وماتت ملايين من البشر جوعا.

كما أنفقت دول السوق الأوروبية المشتركة 127 مليون مارك ألماني لإتلاف آلاف الأطنان من الفواكه والخضر وإبادة قطعان الماشية خلال عام 1974, وأنفقت بريطانيا أكثر من 12 مليون باوند استرليني لإتلاف كميات كبيرة من منتجات الألبان بنفس العام أيضا.

وهذا كله يحدث مع أن الولايات المتحدة أقامت الدنيا وأقعدتها عندما رفعت الدول البترولية سعر بترولها, رغم أنه لا يتصل بحياة الناس كالحبوب, وتآمرت حتي عاد سعر البترول, مع أخذ معامل التضخم في الاعتبار أرخص مما كان عليه قبل رفعه في السبعينيات.

وبينما يموت عشرات الآلاف جوعا في بلدان العالم الثالث, غير ألف مليون في حالة سوء تغذية مزمنة, تستخدم الولايات المتحدة سنويا حوالي 3 مليون طن أسمدة –كان عليها أن تنتج 30 مليون طن حبوب غذائية– في تربية الحشائش في ملاعب الجولف وأراضي سباق الخيل وساحات المقابر, وهو ما يعادل كل السماد التي تستخدمه الهند لإنتاج الغذاء.

وإذا نظرنا إلي أزمة الغذاء في العالم العربي مثلا لوجدنا أن أرض السودان والعراق تكفي العالم العربي وأكثر, والفلاح المصري يعاني البطالة المقنعة في بلده لقلة الأراضي الزراعية ورأس المال اللازم للآلية والتسمين والبذور الكثير منه هائم علي وجهه في بنوك أوروبا وأمريكا, فهل هذه أزمة موارد أم أزمة السلوك الإنساني؟

إن الحل الأساس لمشكلة الغذاء العالمي يرتكز علي تعمير البلاد المتخلفة واستغلال مواردها الزراعية والسمكية استغلالا علميا, ولا يقف أمام ذلك إلا حالة الإفقار المتعمدة التي تشنها الدول الغربية على هذا العالم.

وما نراه من تضليل فيما يسمونه المعونات نعرفه من –شهادة ماكجفرن– على بلده الأمريكي حين يقول: « نحن نوزع فائض الغذاء لا علي أساس الحاجات الأكثر إلحاحا, وإنما

علي أساس الاعتبارات التي تمليها السياسة الخارجية, لقد ذهب جزء لا يذكر من ذلك الفائض إلي أفريقيا, حيث مات عشرات الألوف جوعا في حين ذهب حوالي نصفه إلي كمبوديا وفيتنام ».

6 – الاحتكار : ولقد قاومت الدول الرأسمالية طويلا نشأة الصناعات الحديثة في دول العالم الثالث, بل إن السيطرة الاستعمارية كانت تصطحب عادة بتصفية الصناعات التقليدية; لأن هدفها الأول كان فتح أسواق المستعمرات أمام منتجات الدول الاستعممارية, وفي حالة مصر بالذات عمل الاستعماره بشكل منظم علي القضاء علي محاولات التصنيع التي بدأت في عهد محمد علي, ولم تكن متأخرة عن بداية التصنيع في الغرب إلا بعشرين أو ثلاثين سنة فحسب.

وترتبط فكرة التنمية في العالم الثالث بجهود التصنيع, فلا تنمية إلا ببناء صناعة حديثة, وطوال الثلاثين عاما الماضية لم تنجح تلك الجهود إلا في الوصول بنصيب الدول النامية في الإنتاج الصناعي العالمي إلي 7% فقط.

ذلك لتبقي الندرة في العالم لخدمة سادة الاحتكار في أمريكا وأوروبا وغيرها من البلاد المتقدمة. إن 60 % من سكان الكرة الأرضية لا يحصل إلا علي 5.6 % من إجمالي الدخل العالمي.

فهل فقر العالم الثالث من ندرة الموارد أم من استغلال الإنسان الغربي الذي امتص دمه بالاحتكار وأغرقه في الديون والربا ؟

ولننظر إلي هذه الظاهرة سنة 1974م بلغ فائض الدول النفطية 60 مليون دولار وتحملت الدول الصناعية عجز ا مقابلا قدره 43 بليون دولار, وتضاعف عجز الدول النامية من 10: 20 دولارا, ولم تمض خمس سنوات حتي نجحت الدول الصناعية في تحميل عجزها علي الدول النامية.

إن حصة البلدان النامية من المواد الخام في الاستيراد العام لبلدان أوروبا الغربية, تبلغ زهاء 70 %, والمستورد الكبير الآخر للخدمات هو الولايات المتحدة الأمريكية, التي تبلغ حصة البلدان النامية من استيرادها العام زهاء 74 %, وفي سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية اشتد دور اليابان كمستورد للمواد الخام من البلدان النامية.

وأسلوب التبادل غير المتكافئ الذي تطبه منذ زمن بعيد –الاحتكارات الاستعمارية– في علاقتها التجارية مع المستعمرات والبلدان التابعة, هو أسلوب احتكاري تقوي فيه الاحتكارات

عدم التكافؤ في التبادل بمساعدة الأسعار الاحتكارية, ومعني ذلك أن الأسعار علي بضائع المواد الخام في البلدان النامية توضع بمستوي منخفض, في الوقت الذي تنمو فيه أسعار التجهيزات الصناعية والماكينات, وبموجب حساب سكرتارية هيئة الأمم المتحدة: هبطت الأسعار الوسيطة للخامات في الفترة ما بين سنة 1876 : سنة 1938 أكثر من 30 % بالمقارنة مع أسعار المصنوعات الجاهزة, وهذا الواقع يشهد علي الإملاق الدائم للبلدان المنتجة للمواد الخام.

وأظن الآن قد وضح أن دعوي ندرة الموارد وصراع الطبيعة إن هي إلا خدعة لتوطيد استغلال الغرب للعالم الثالث, ولابد أن يتوقف الترف الرخيص والتبذير البشع للموارد في الغرب, وكذلك استغلال الناس وإذلالهم وتجويعهم في العالم الثالث.

الأزمة إذن هي قضية شعوب عاشت ضحية استغلال الغرب وغرب عاش علي حساب العالم الثالث.

7 – الربا : ولم يكف الغرب هذا الإفقار بالاستغلال والاحتكار, وإنما تعامل كالمرابي مع زيادة العجز والفقر في دول العالم الثالث.

ففيما بين عامي 1967 - 1976 تضاعف إجمالي عبء الدين العام والخاص للبلدان المتخلفة غير المنتجة للبترول, أكثر من أربعة أضعاف من 37 إلي 180 مليار دولار, وفي عام 1994 وصلت ديون العالم الثالث إلي 1200 مليار دولار وبلغت الفوائد السنوية وحدها 200 مليار, وابتلع ذلك في بعض الأحوال قيمة الصادرات كلها.

ومع الارتفاع المخيف لمدفوعات خدمات الديون تحول تيار التدفقات المالية اعتبارا من عدم 1984 لصالح الدول الصناعية الغربية ومؤسسات التمويل الدائنة.

ويحلل الباحثان الغربيان سبب الأزمة في بنجلاديش علي سبيل المثال فيقولان :

« وإذا كان ما ينتج كافيا, فلم إذن لا يأكل الجياع في بنجلاديش ? المفارقة أن الجياع يزرعون الكثير من أرز البلاد, وفي وقت الحصاد حين تبلغ الأسعار أدني حد لها, يضطر الكثيرون لبيع كمية كبيرة مما ينتجون, بحيث لا يعودون يملكون ما يكفي لسد احتياجاتهم حتي الحصاد الثاني, وهم مضطرون لعمل ذلك حتي يسددوا مها يدينون به –بفائدة كبيرة– للمرابين التجار الذين احتاج المزارعون إلي اقتراض الغذاء منهم بأسعار أعلى بكثير قبل الحصاد, والكثيرون الواقعون في شرك هذه الحلقة المفرغة هم مزارعون, مستأجرون, عليهم أن يدفعوا ثمن

التكاليف الزراعية, ثم يعطوا ما يزيد علي نصف حصادهم للمالك, ولا عجب إذن أن صار العديد من الملاك المرابين تجارا, إن تخزين المرابين التجار للغلال هو سبب أولي لذات (الندرة) التي يضاربون عليها والأجراء المعدمون, المعتمدون علي أجور ضئيلة عرضة للإيذاء بوجه خاص, وبالتحديد حين تحرمهم الفيضانات أو الجفاف من العمل تماما, تقفز أسعار المضاربة علي الغذاء نتيجة نشاط من يخزنون بنسبة ما بين 200 و500 %, وحين أدركنا هذه الحقائق, لم ندهش حين علمنا أنه بينما كان عديدون يموتون جوعا بعد فيضانات عام 1974, كدس من يخزنون الغلال ما يقدر بنحو 4 ملايين طن من الأرز; لأن الأغلبية الساحقة كانت أفقر من أن تشتريه ».

ومن هنا نصل إلي نتيجة محددة, أن ما يعانيه البشر من ندرة لا يرجع بحال إلي الموارد, فهي كافية, وإنما يرجع إلي سلوكهم سواء من ناحية الجهد أو من ناحية القيم.

فضيق العيش في الدول المتخلفة يرجع إلي قلة الجهد والجهل باستغلال الأقوياء, أو الضعف عن المقاومة.

والقلق والأزمات الموجودة في الدول المتقدمة سببها السلوك العدواني في الحروب وتلوث البيئة والاستعمار والاحتكار والربا وأكل المال بالباطل, ولا سبيل إلي حلها إلا الرجوع إلي الله الرؤوف بالعباد, عندئذ يدخل البشر في السلم كافة متحررين من فتن الشيطان.

إن السبب في المشكلة من جانب الموارد هو إفساد الإنسان للأرض بعد أن أصلحها الله, وإن اد عي العلمية والتحضر ورفع الشعارات الخادعة, وصدق الله العظيم : (**ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله علي ما في قلبه وهو ألد الخصام, وإذا تولي سعي في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد. وإذا قيل له اتق الله أخذت العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد. ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله والله رءوف بالعباد. يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين**) (البقرة : 204 : 208).

النعمـة

قدر الله للبشرية أقواتها كافية كامنة في الأرض والسموات, وقد قضي الله أن تكون الدنيا دار ابتلاء يختبر الإنسان فيها في عمله أيحسن أم يسيء, أيطيع الله أم يعصاه, وعلى

أساس ذلك يكون الحساب والجزاء في الدار الآخرة, حيث نعم الله تعطي دون جهد وبلا حساب لمن آمن واتقي.

يقول تعالى : (**وما بكم من نعمة فمن الله**) (النحل : 35).

والنعمة لغة : الخفض والدعة والمال, والتنعم : الترفه, والإنعام : الإحسان إلي الغير, ونعمة العيش حسنه ونضارته.

يقول الرازي : « اعلم أن كل ما يصل إلي الخلق من النفع ودفع الضرر فهو من الله تعالى... ثم إن النعمة على ثلاثة أقسام :

1 - نعمة تفرد الله بإيجادها, نحو أن خلق ورزق.

2 - نعمة وصلت من جهة غير الله في ظاهر الأمر, وفي الحقيقة فهي أيضا إنما وصلت من الله تعالى, وذلك لأن الله تعالي هو الخالق لتلك النعمة, والخالق لذلك المنعم, والخالق لداعية الإنعام بتلك النعمة في قلب ذلك المنعم, إلا أنه تعالى – لما أجرى تلك النعمة علي يد ذلك العبد – كان ذلك العبد مشكورا, ولكن المشكور في الحقيقة هو الله تعالى, ولهذا قال : (**أن اشكر لي ولوالديك إلي المصير**) (لقمان: 20), فبدأ بنفسه تنبيها علي أن إنعام الخلق لا يتم إلا بإنعام الله.

3 - نعم وصلت من الله إلينا بسبب طاعتنا, وهي أيضا من الله تعالى; لأنه لولا أن الله سبحانه وفقنا للطاعات وأعاننا عليها وهدانا إليها وأزاح الأعذار عنا, لما وصلنا إلي شيء منها, فظهر بهذا التقرير أن جميع النعم في الحقيقة من الله تعالى.

إن القطرة من السماء حين تنزل لتروي الزرع تحتاج إلي شمس تدفئ, وبحر يزخر بالماء, ورياح تحرك السحاب, أي تحتاج إلي خلق السموات والأرض, والحكمة في تكوينها, وتقدير الأرزاق فيها, ولا يطيق ذلك إلا الله تعالى نعمة منه علي عباده, جعلها الله ذلولا مسخرة مطيعة للإنسان متناغمة معه, ما أطاع ربه قال تعالى : (**ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة**) (لقمان : 20).

ومن النعم ما هو ظاهر وما هو باطن, وإذا أحب الله عبدا وفقه لشكر نعمه الظاهرة فيزيده, وألهمه معرفة النعم الخفية ليشكر الله عليها, فضلا من الله ونعمة, كما دعا سليمان (عليه السلام) : رب أوزعني أن أشكر نعمتك

التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه (النمل : 19).

ولن يتيسر بحال هنا أن نحصي نعم الله سبحانه وتعالي التي سخرها للإنسان; لأنها تخفي وتدق وتتعدد وتتباين, بحيث لا يحتويها الحصر والبيان, وهي مع ذلك متوافرة تمتد إليها يد الإنسان إذا ما اجتهد وعمل, قال تعالى : (**وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الله لغفور رحيم**) (النحل : 18).

وبالطبع فإن الاقتصاديين الوضعيين يتعاملون مع هذا المصطلح بشكله المحسوس, فيطلقون عليه : الموارد, ويختصرونه في مصطلح الأرض, فيطلقون مصطلح الأرض على القوة المستمدة من الطبيعة لاستخدامها في الإنتاج, ويوسعون من المصطلح فلا يقصرونه علي معناه الدارج, بل يوسعونه ليشمل ما فوق الأرض من نبات وحيوان, وما في جوفها من ثروة معدنية, وما بها من ثروات مائية ممثلة في بحيرات وأنهار, وبحار ومحيطات, وما تحتويه من أسماك, وما يتولد عنها من كهرباء, وما يعتري الكون من مناخ, وتفيض به السماء من ماء.

ولقد نظر الطبيعيون –وهم آباء الرأسمالية– علي أن الإنتاج هو خلق للمادة, ولا يزال هذا المصطلح المنحرف يستعمل في وصف العملية الإنتاجية المعاصرة, والحقيقة أن الإنسان حين يصنع شيئا إنما يستخدم نعم الله في الكون, فالسيارة تصنع من خامات منها الحديد, والزارع يضع البذرة ولا شأن له بالشمس التي تنمي النبات, والمطر الذي يرويه, والتربة التي تغذيه, ودور الإنسان في ذلك كله لا يتجاوز إضافة المنفعة, سواء كانت هذه المنفعة شكلية بتحويل الخامات من شكل إلى شكل, أم مكانية بنقل المنتج من مكان يتوافر فيه إلي مكان يحتاجه, أو منفعة زمانية بتخزينه من وقت يفيض فيه إلي وقت يقل فيه وجوده, والخدمة التي من شأنها تسهيل التبادل وتوثيق الملكية – حين انتقال السلعة من فرد إلي فرد, ومن بلد إلي بلد, أو القيام بالوساطة أو التحويلات – تضيف للحيازة منفعة هي المنفعة في الملكية.

فالحقيقة أن الإنسان لم يخلق شيئا, وإنما قام بعمل أضاف فيه للعمليات الزراعية والصناعية والتجارية منافع شكلية أو زمانية أو مكانية أو خدمية, قال تعالى : (**أفرأيتم ما تحرثون. أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون. لو نشاء لجعلناه حطاما فظلتم تفكهون. إنا لمغرمون. بل نحن محرومون. أفرأيتم الماء الذي تشربون أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون لو نشاء جعلناه أجاجا فلولا تشكرون. أفرأيتم النار التي تورون.**

أأنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشئون. نحن جعلناها تذكرة ومتاعا للمقوين. فسبح باسم ربك العظيم)

(الواقعة : 63 : 74).

الخلاصة :

إن الله قدر الأقوات كافية لعباده وشرط توفرها :

1 - العمل علي استغلال النعم وكشف القوانين والسنن.

2 - الإصلاح في الأرض بطاعة الله فيما أمر.

فإذا تحقق ذلك كانت النعمة المستقرة, وإذا تخلف ذلك كان العذاب بالجوع والخوف أو بقارعة من الله, قال تعالى : (ذلك بأن الله لم يك مغير ا نعمة أنعمها علي قوم حتي يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم) (الأنفال : 53).

والمشكلة هي في كفر الناس بنعم الله إما :

1 - بظلم الإنسان بإفساده في الأرض, وتدميره للحرث والنسل, كما يحدث في الحروب وتلوث البيئة, فيصادم سنن الله الكونية.

2 - وإما بكفره انحرافا عن سنن الله التشريعية, وترك شكره وطاعته وعصيان أمره بممارسة الربا والاحتكار, أو منع الزكاة والمواساة, وصدق الله العظيم إذ يقول تعالى : (وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار) (إبراهيم : 34).

3 - وبجانب هذه السنة الكونية والاجتماعية في فهم طبيعة المشكلة الاقتصادية, فهناك مشيئة الله الطليقة في ابتلاء عباده في هذه الدنيا, بالخير والشر, وبالحسنات والسيئات؛ ليتذكر الغافلون, ويتوب العاصون, ويتميز الصابرون, يقول الله تعالى : (وقطعناهم في الأرض أمم ا منهم الصالحون ومنهم دون ذلك وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون) (الأعراف : 168).